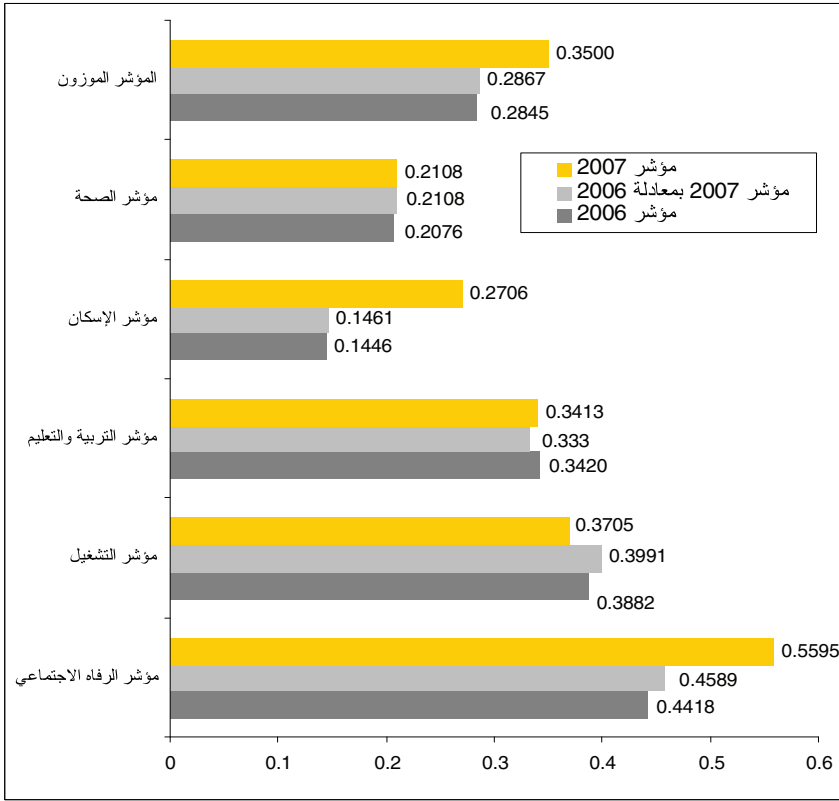


نتائج احتساب المؤشرات التجميعية

رسم "أ": قيمة المؤشرات التجميعية في الإسكان والتعليم، والتشغيل، والرفاه ومؤشر المساواة الموزون 2006-2007



كما يتبين من الرسم أعلاه، تشير المؤشرات التجميعية إلى انعدام مساواة لصالح المجموعة اليهودية. وعلى غرار السنة الماضية، تظهر الفجوات الأكبر في مجالات الرفاه الاجتماعي والتشغيل والتعليم، بينما قيم المؤشرات في الإسكان والصحة أقل من ذلك.

تغيرات في قيم المؤشرات في المجالات المختلفة:

قيمة مؤشر الصحة للعام 2007 هي الأدنى من بين قيم المؤشرات المختلفة، على الرغم من الارتفاع الحاصل بين العامين 2006 و 2007. هذا الارتفاع يشير إلى اتساع الفجوة لمصلحة اليهود. مؤشر الصحة للعام 2007 يبلغ 0.2108: مقابل 0.2076 في العام 2006.

ارتفعت **قيمة مؤشر الإسكان للعام 2007** ارتفاعاً كبيراً مقارنة بالسنة الماضية. ويبلغ مؤشر الإسكان 0.2706: مقابل 0.1446 في العام 2006 (الأدنى بين المؤشرات الخمسة في العام 2006).

ومرّد هذا الارتفاع الملحوظ في مؤشر الإسكان إلى إضافة متغيرين جديدين. وبما أنّ عدد المتغيرات الذي يتوافر بحوزتنا قليل نسبياً، يؤثر كل واحد منها تأثيراً كبيراً نسبياً.



تراجَع مؤشّر التربية والتعليم للعام 2007 قليلاً. مقارنةً بمؤشّر العام 2006. وما يعنيه الأمر هو أنّ الفجوات بين اليهود والعرب في مجال التعليم قد تقلّصت بعض الشيء. ووصلت قيمة مؤشّر 2006 إلى 0.3420، بينما وصلت قيمته في العام 2007 إلى 0.3413.

مؤشّر التشغيل للعام 2007 يبلغ 0.3705، وهي قيمة متدنية مقارنةً بقيمة مؤشّر التشغيل في العام 2006 الذي وصل إلى 0.3882. سبب التراجع هو التغييرات التي أدخلت هذا العام على المؤشّر. وكذلك حُدّفت متغيّرات تصف انتشار الفقر وتأثير مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة على التراجع في نسب الفقر.

تعتبر قيمة مؤشّر الرفاه الاجتماعيّ 2007 الأعلى بين قيم المؤشّرات التجميعيّة. وتبلغ هذا العام 0.5595. تشير قيمة المؤشّر إلى اتّساع الفجوات بين اليهود والعرب -مقارنةً بالعام 2006-. لم نشمل هذا العام في مؤشّر الرفاه متغيّرات من مجال التشغيل. على الرغم من العلاقة الوثيقة بين المجالين. وذلك لاعتمادنا بأنّ الفصل بينهما سيّطرّح بوضوح أكبر نتائج السياسات المتّبعة في كلّ واحد من المجالين.

مؤشّر المساواة الموزون

الجدول "أ": احتساب قيمة المؤشّر الموزون

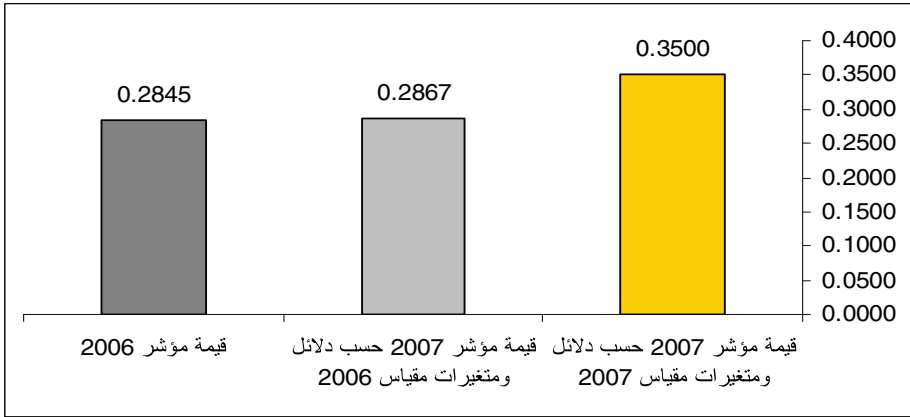
الإنفاق القومي	مليون شيكل 2006	مليون شيكل عام 2007	المؤثّر 2006 بالنسب	المؤثّر 2007 بالنسب	مؤشّر 2006	مؤشّر 2007	مؤشّر 2006	مؤشّر 2007	مؤشّر 2006	مؤشّر 2007	مؤشّر 2006	مؤشّر 2007	مؤشّر 2006	مؤشّر 2007
التربية والتعليم	45.293	49.972	20.6	20.6	0.3420	0.3330	0.3413	0.3413	0.0704	0.0685	0.0702	0.0702	24.7	23.9
الصحة	44.090	49.000	20.2	20.0	0.2076	0.2108	0.2108	0.2108	0.0416	0.0425	0.0425	0.0425	14.6	14.8
الإسكان	64.583	72.884	29.3	30.0	0.1445	0.1461	0.1461	0.2706	0.0424	0.0438	0.0812	0.0812	14.9	15.3
الرفاه الاجتماعيّ	55.290	61.264	25.1	25.2	0.4418	0.4589	0.4589	0.5595	0.1110	0.1157	0.1411	0.1411	39.0	40.3
التشغيل	10.901	9.882	5.0	4.1	0.3882	0.3991	0.3991	0.3705	0.0192	0.0162	0.0151	0.0151	6.8	5.7
	220.157	243.002	100	100.0					0.2846	0.2867	0.3500	0.3500	100.0	100.0

جرى احتساب مؤشّر المساواة الشامل بواسطة مؤثّرنة المؤشّرات التجميعيّة الخمسة في مجالات الصحة والإسكان والتعليم والتشغيل والرفاه الاجتماعيّ. وجرى تحديد وزن كلّ واحد من المؤشّرات التجميعيّة في المؤشّر الموزون حسب الإنفاق القوميّ (مجموع الإنفاق العامّ والإنفاق الخاصّ) في كلّ واحد من المجالات. لكون الإنفاق العامّ والإنفاق الخاصّ في هذه المجالات يعكسان سياسة الرصد وسلّم الأفضليّات. لذا فهما يعكسان الوزن المنسوب لكلّ مجال في الممارسة اليوميّة لعامة الناس. يعرض الجدول أعلاه حصّة كلّ واحد من المجالات (بالنسب المئويّة) من مجموع الإنفاق القوميّ في المجالات الخمسة. وجرى تحديد وزن المؤشّر التجميعيّ في كلّ واحد من المجالات حسب حصّة كلّ واحد منها من مجموع الإنفاق القوميّ في المجالات الخمسة مجتمعةً.



تشير قيمة مؤشر المساواة الموزون للعام 2007 إلى ارتفاع في درجة انعدام المساواة بين اليهود والعرب. أضيف هذا العام 12 متغيراً جديداً للمؤشر. وحُذف منه 28 متغيراً آخر. هذه التغييرات كانت السبب الأساسي في ارتفاع قيمة المؤشر واستقراره على 0.3500. على الرغم من ذلك، حصل ارتفاع طفيف في قيمة مؤشر العام 2007 (0.2867) حتى دون احتساب التغيير في منظومة الدلائل والمتغيرات، وذلك مقارنة بمؤشر العام 2006 (0.2845). مما يشير إلى حصول ارتفاع في مدى انعدام المساواة.

الرسم "ب": التغيير في قيمة مؤشر المساواة الموزون بين العامين 2006-2007



مؤشر المساواة 2007 - مقدمة وشرح

تُشتق قيمة المساواة من الفرضية الأساسية التي مفادها أن قيمة الحياة هي القاسم المشترك لجميع أبناء الجنس البشري، وهي التي منحهم حقاً طبيعياً بالعيش بكرامة. العيش الكريم هو حق لكل إنسان بصرف النظر عن الفروق، كالثراء، والنشأ العرقي، والقومية، والمعتقد الديني، والجنس، والميول الجنسية، والموروث الجيني، والصحة، والثقافة، على الرغم من ذلك، يستوجب هذا الحق الأساسي الكونتي في الحياة الكريمة، يستوجب مراعاة الاختلاف المتعدد الأوجه بين بني البشر. يولد الناس ضمن ظروف حياتية متباينة، وهي التي تؤثر في قدرتهم على التحكّم بحياتهم. من هنا، يستلزم تطبيق الحقوق الأساسية التعامل مع مجمل الموارد التي تتوافر للمجتمع، ومع طريقة توزيعها بين أعضائه.¹

تنبع أهمية تطبيق المساواة كقيمة إنسانية من دوافع أخلاقية قيمية، ومن دوافع نفعية على حدّ سواء. من المنظور الأخلاقي، يجري التعامل مع المساواة كحقّ طبيعي لجميع الأفراد والفئات داخل المجتمع. انتفاعياً، تُعتبر المساواة شرطاً أساسياً لتطبيق النظام الديمقراطي. تُعتبر المساواة كذلك وسيلة حيوية لتطوير مستوى القدرة والتنفيذ البشريين في المجالات الحياتية المختلفة، مثل الاقتصاد والتربية والصحة. وأشارت دراسات كثيرة أن التمييز والفجوات الاقتصادية الاجتماعية العميقة تمسّ بالإجازات في جميع المرافق الحياتية.² يضاف إلى ذلك أن المساواة ضرورية لبلورة الاتفاق الاجتماعي والمحافظة عليه. في المقابل، ينهش التمييز الاستقرار والتماسك الاجتماعيين.³ خلق التزام الدولة والمنظمات المختلفة بمبدأ المساواة (بوصفه إحدى القيم التي يجب الإهتمام بها عند اتخاذ القرارات، ووضع السياسات)، خلق حاجة متزايدة إلى تطوير أداة متابعة ورقابة لحالة المساواة بين الشرائح السكانية المختلفة. بادرت الأمم المتحدة إلى بناء مؤشرات التنمية البشرية (Human Development Index) التي تقيس الفجوات في مستوى التنمية الإنسانية بين الدول. في الولايات المتحدة الأمريكية، بادرت العصبة المدنية الوطنية (National Urban League) إلى بناء مؤشر المساواة بين السود والبيض. في إطار الاتحاد الأوروبي، طرحت مبادرات لبناء مؤشر مساواة جندي. وعلى ضوء اتساع ظاهرة الهجرة يجري العمل على قدم وساق على بناء مؤشر الاحتواء الأوروبي (European Inclusion Index). بغية متابعة سياسات الهجرة في دول الاتحاد الأوروبي المختلفة.

يُعتبر مؤشر المساواة بين اليهود والعرب المؤشر التجميعي الأول من نوعه في إسرائيل من حيث تحليله المنهجي للفجوات بين العرب واليهود مواطني الدولة. بواسطة المؤشر نرغب في عرض صورة واسعة قدر الإمكان لحالة المساواة المدنية بين اليهود والعرب في إسرائيل في حقول المواطنة الثلاثة الأساسية: المساواة أمام القانون؛ المساواة في الحلبة السياسية؛ المساواة الاجتماعية السياسية. كلّ ذلك، بطبيعة الحال، ضمن ما يُملئه مخزون المعلومات المتوافر لدينا. حتى الآن، تقتصر معالجة المؤشر على الجانب الاجتماعي الاقتصادي، وسيشكّل هذا المؤشر أداة مقارنة بين اليهود والعرب في المجالات التالية: التربية والتعليم؛ الرفاه الاجتماعي؛ التشغيل؛ الصحة؛ الإسكان.

بغية تقييم مستوى المساواة كمياً بين اليهود والعرب، في كلّ واحد من المجالات المختارة، ومن خلال الدمج اللائق للدلائل والمتغيرات، نمة حاجة إلى بناء مؤشر تجميعي (تكاملتي). يمكن بواسطته ربط جميع المتغيرات معاً، ومؤزنتها في قيمة شاملة واحدة. يمنح المؤشر التجميعي وزناً لكل واحدة من المجموعات السكانية حسب حصتها من المجموعة السكانية العامة، وبأخذ بعين الاعتبار درجة الاختلاف بين المجموعتين السكائيتين بالنسبة لكل واحد من المتغيرات، ما يعنيه الأمر هو أنه، وفي ظروف المساواة، ستناسب حصة كلّ مجموعة في إجمالي «كعكة» الموارد مع حصتها في المجموعة السكانية العامة. تجري مؤزنة المؤشرات التجميعية الخمسة داخل مؤشر موزون واحد. ويجري تحديد وزن كلّ واحد من المجالات (التربية والتعليم؛ الصحة؛ الرفاه الاجتماعي؛ التشغيل؛ الإسكان) في المؤشر الموزون بالتواؤم مع حصة كلّ واحد من المجالات من المجموع العام للإنفاق القومي في المجالات الخمسة مجتمعة.

1 Edward N. Zalta (Ed.). *Stanford Encyclopedia of Philosophy*. Stanford CA: Centre for the Study of Language and Information. Stanford University. 1998.

2 United Nations Development Programme. "Inequality and Human Development" *Human Development Report*. 2005.

3 تقرير لجنة التحقيق الرسمية لاستيضاح الصدامات بين قوّات الأمن ومواطنين إسرائيليين في أكتوبر 2000. القدس، أيلول، 2003. ص 43.



أهداف المؤشر

يخدم مؤشر المساواة الأهداف المركزية التالية:

- يُستخدم كأداة متابعة لسياسات الحكومة ونواجزها.
- مراقبة وضع الفجوات بين اليهود والعرب خلال فترة زمنية معطاءة، وعلى محور زمني متواصل.
- التأثير على الرأي العام بواسطة رفع الوعي، وتطوير دعم المساواة والالتزام بها.
- تحديد أهداف لسدّ الفجوات بين المجموعتين السكانيّتين.

جمهور الهدف

جمهورا الهدف الأساسيان للمؤشر هما المؤسسات الحكوميّة والجمهور العريض. وإلى جانب المتابعة وممارسة الضغوطات على مؤسسات الحكم، ثمة حاجة إلى تعميق الوعي العامّ للنتائج الهدّامة المترتبة عن التمييز وغياب المساواة، وضرورة أخرى تكمن في تعزيز وتمكين المجموعات السكانيّة التي تعاني من الإجحاف، كي تتمكن من مواجهته بنجاحة أكبر.

استخدامات المؤشر

يُستخدم المؤشر كأداة تشخيص ومسح لحالات عدم المساواة، ولقياس أحجام عدم المساواة. ومراقبة التقدّم أو التراجع في حالة المساواة على امتداد محور زمني متواصل. سيكون في مقدورنا، في مراحل متقدّمة، الإشارة -بواسطة المؤشر- إلى إمكانيّة الربط بين متغيّرات مختلفة ونواتج ميدانيّة.

جمهور المؤشر

استقينا جُلّ معطيات المؤشر من دائرة الإحصاء المركزيّة التي تنشر معطياتها حول ثلاث فئات من المجموعات السكانيّة: 1. العرب مواطني دولة إسرائيل وسكّان القدس الشرقيّة؛ 2. اليهود مواطني دولة إسرائيل؛ 3. آخريّن، أي مواطني دولة إسرائيل من غير اليهود وغير العرب. يتطرق مؤشر المساواة إلى مجموعتين سكانيّتين هما العرب واليهود. الفئة الأولى تشمل العرب مواطني إسرائيل، بمن في ذلك سكّان شرقيّ القدس؛ بينما تضمّ الفئة الأخيرة اليهود وآخريّن -أبناء ديانات أخرى من غير العرب.

مصادر معطيات المؤشر

أستقيت المعطيات التي اعتمدها المؤشر من معطيات قائمة، درجت على نشرها دائرة الإحصاء المركزيّة، ومؤسسة التأمين الوطنيّ ومواقع الوزارات المختلفة. بالإضافة إلى معطيات وقّرتها لنا أقسام إناحة المعلومات في الوزارات الحكوميّة المختلفة. تتعلّق جودة نتائج المؤشر -إلى مدى بعيد- بحجم المتغيّرات التي يشملها، وكذلك بجودة تلك المتغيّرات. نأمل أن يكبر مخزون المعطيات التي توفرها لنا الوزارات الحكوميّة كي يصبح في مستطاعنا توسيع وتعميق الصورة التي يستعرضها المؤشر، وكي نتمكن بالتالي من تقديم عرضٍ أوفى وأفضل للعوائق التي تواجه المساواة، وللفرص الكامنة لتعزيزه.

عيّنة مدن وقرى

لا تُقدّم جميع المعطيات التي تتوافر لدينا بصورة جمعيّة، ويجري نشر بعضها حسب البلدة. في هذه الحالات، يجري استخدام عيّنة من البلدات تضمّ أحد عشر زوجاً من المدن والقرى (يتضمّن كلّ منها مدينة -أو قرية- يهوديّة وأخرى عربيّة)، متقاربين من حيث عدد السكّان، وينتميان إلى اللواء الجغرافيّ ذاته (راجعوا الجدول «ب»).



الجدول «ب»: عينة بلدات يهودية وعربية

مدن وقرى عربية		مدن وقرى يهودية		الواء
عدد السكان 2006 (بالآلاف)	اسم البلد	عدد السكان 2006 (بالآلاف)	اسم البلد	
64.8	الناصرية	50.4	نهرية	لواء الشمال
25.0	سخنين	24.7	مجدال هعيمق	
10.8	عين ماهل	8.4	حتسور هجليبيت	
42.2	أم الفحم	39.7	كريات موتسكين	لواء حيفا
11.4	جسر الزرقا	10.6	بنيامينا- غفعات عاده	
33.9	الطيبة	37.5	راس العين	لواء المركز
21.1	الطيبة	26.2	كريات اونو	
17.4	فلنسوة	25.5	يهود- نفيه إفرام	
5.8	أبو غوش	3.1	كريات يعارم	لواء القدس
40.6	رهط	33.4	ديونا	لواء الجنوب
10.3	الكسيفة	8.5	بروحام	

دلائل ومتغيرات

يشمل مؤشر المساواة، بخمسة مجالاته، 16 من الدلائل و 96 متغيرًا. نرغب في أن يشمل المؤشر تلك الدلائل والمتغيرات التي تحظى بأكبر قدر من القبول أو الاتفاق، ونرغب كذلك في إدخال أكبر تحسين ممكن على توصيف صورة الوضع. تعتمد الدلائل والمتغيرات التي اختيرت على وحدات فحص متنوّعة (أفراد؛ عائلات؛ مجموعات سكانية؛ منطقة جغرافية - وغير ذلك) بواسطتها يمكن تجسيد أهداف اجتماعية واقتصادية وسياسية، ويمكن كذلك استخدامها كمقاييس للتغيرات المطلوبة في السياسات العامة.⁴ يمكن تصنيف متغيرات المؤشر حسب تصنيفات مختلفة، ومن خلال ذلك يمكن تحليل الوضع القائم بأبعاد مختلفة (كمتغيرات تصف الدواخل - على سبيل المثال - ومتغيرات تصف النواتج).

يتطوّر مؤشر المساواة تدريجيًا، وعليه نرغب في توسيع عدد المتغيرات والدلائل التي يشملها هذا المؤشر. على الرغم من ذلك، نحن ندرك أن التغييرات في منظومة الدلائل والمتغيرات تمس بتتالي المؤشر، لذا سيجري مرّة كل بضعة سنوات إدخال التغييرات ذات الإسقاطات البعيدة المدى على قيمة المؤشر وتتاليه. هذا العام، أدخلنا تغييرًا على منظومة الدلائل والمتغيرات، وهو ما أدى إلى المساس بتتالي المؤشر -مقارنةً بمؤشر 2006-. استنادًا إلى ذلك، يظهر المؤشر هذا العام بقيمتين: الأولى مؤشر 2007 الذي يعتمد على منظومة الدلائل والمتغيرات من العام 2006، والثانية مؤشر 2007 الذي يعتمد على المنظومة الجديدة. أدخل 12 متغيرًا جديدًا على المؤشر، ومن المتغيرات التي ضُمَّت في معادلة المتغيرات والدلائل التابعة لمؤشر 2006 جرى إنقاص 28 متغيرًا، فلم تُضمّ إلى مؤشر 2007.⁵

مدى قيم المؤشر

يتحرّك مدى قيم المؤشر، *index*، بين «-1» و «1». عندما تكون قيمة المؤشر صفرًا، فهو يشير إلى المساواة التامة؛ وكلّما انحرف المؤشر نحو قيمة «1»، دلّ الأمر على عدم مساواة أكبر لصالح المجموعة السكانية اليهودية، وعندما ينحرف المؤشر نحو قيمة «-1»، أشار الأمر إلى عدم مساواة أكبر لصالح المجموعة السكانية العربية.

4 راجعوا قائمة الدلائل والمتغيرات، ص....

5 راجعوا الشروح والتفاصيل حول إضافة أو إنقاص متغيرات أو دلائل في كلّ واحد من فصول المؤشر.



عرض رياضي

يتمثل كل متغير بواسطة المعدّل على امتداد خمس سنوات، ويشار إليه بـ c_i . بحيث يشير i إلى متغير معطى من أصل n متغيرات مختلفة. لكل فاكتر c_i هنالك c_{ij} . حيث يشير j إلى مجموعة سكانية معطاة من مجموع m من المجموعات السكانية الفرعية (في الحالة الماثلة أمامنا: $m=2$ ، وهذا يشير إلى اليهود والعرب).
يمكن احتساب معدّل القيمة لكل متغير i للمجموع العام للسكان (وسيشار إليه بـ mc_i) على النحو التالي:

$$mc_i = \sum_{j=1}^m p_j c_{ij}$$

بحيث p_j يكون عامل (فاكتور) التوزين للمجموعة السكانية ويسري: $\sum_{j=1}^m p_j = 1$

بغية ضمّ متغيرات مختلفة جرى قياسها بوحدات مختلفة، جرى معايرة كل فاكتر c_i لفاكتور جديد، N_i بحيث:

$$N_{ij} = p_j c_{ij} / mc_i$$

لذا، لكل i يتولّد متغير ثنائي مع تلاؤم مفادير $\sum_{j=1}^m N_{ij} = 1$ مع معدّل يساوي

$$\bar{N}_i = \sum_{j=1}^m N_{ij}$$

وانحراف معياري يساوي $S_i = (\bar{N}_i * (1 - \bar{N}_i))^{0.5}$

نعرف الفاكتر من الشكل $IND_j = \sum_{i=1}^n \frac{(\bar{N}_i / S_i)}{(p_j / S_i)}$

نقوم باحتساب المؤشّر التجميعيّ لكلّ واحدة من المجموعات الفرعية بالتعامل مع المجال الخاضع للبحث، ويشار إليه بـ IND_j . كالمجموع الوزون لفاكتور المتغيرات المعدّل لنفس المجموعة السكانية الفرعية (N_i) بحيث يكون الوزن الممنوح للمتغير المقلوب للانحراف المعياري S_i . الحصّة في معادلة IND_j للنسبة بين الموجود (observation) وبين المتوقع (expectation).

المؤشّر IND_j احتسب لكلّ مجموعة فرعية على انفراد، وعلى هذا النحو تولّد مؤشّر نسبيّ جديد، وهو النسبة بين الفرق بين مؤشّر المجموعتين السكائيتين الفرعيتين المقسوم على القيمة الأقصوية للمؤشّر بين المجموعتين السكائيتين الفرعيتين وأشير إليه بـ $index$.

في حالتنا، ثمة مجموعتان سكانيّتان (العرب واليهود)، ولذا $j=1, 2$. والمؤشّر معرّف على النحو التالي:

$$index = \frac{IND_1 - IND_2}{Max(IND_1, IND_2)}$$

دالّة الـ Max (..) تعكس التكميل (التحويل) الذي يجب تنفيذه كتعبير عن العامل كي نتوصّل إلى المساواة للمجموعة السكانية التي حصلت على أقلّ من الحصّة التي تستحقّها حسب حصّتها النسبية في المجموعة السكانية العامة. من المهمّ أن نشير هنا أنّه، بغية المحافظة على جانس تأثير التغيير في قيم المتغير الخاضع للبحث، جرى تصنيف المتغيرات في التحليل حسب طابع تأثيرها على اتجاه قيم المؤشّر. ثمة متغيرات تؤثر على نحو إيجابي في وضع المجموعة السكانية الفرعية



كلّما ارتفعت قيمة معدّلها. في المقابل، ثمة متغيّرات تُؤثّر سلباً في وضع المجموعة السكّانية الفرعيّة (علاقة عكسيّة). كلّما ارتفعت قيمة معدّلها. على سبيل المثال، عندما يقلّ معدّل عدد التلاميذ في الصفّ، يتحسّن وضع المجموعة الفرعيّة. خضعت هذه المتغيّرات لعملية تحويل، وجرى تسجيلها بقيمتها العكسيّة (1 يُقسم على معدّل المتغيّر). لم يحصل أيّ تغيير على سائر المتغيّرات.

صفات وميّزات المؤشّر

- يحمل المؤشّر صفات إحصائيّة متعارفاً عليها في مثل على النوع من المؤشّرات.
- يتميز المؤشّر بقدرة على تنبؤ حدوث التغييرات التي تطرأ على حالة المساواة/ عدم المساواة.
- ثمة أهميّة قصوى لقيمة بارامتر الموزنة في معادلة المؤشّر. لذا، ينبغي تحديد قيمة ذات مغزى (يكن لها أن تكون قيمة مختلفة لدلائل ومؤشّرات مختلفة). تعبّر عن السياسات الموضوعية أو التوزيع الحقيقيّ. أو بدل ذلك كتناسب كمّي بين مجموعتين سكّانيتين. حين يكون بارامتر الموازنة موحّداً وثابتاً، تُؤثّر قيم المتغيّرات في درجة المساواة بين المجموعتين السكّانيتين. عند وجود تغيّر في بارامتر الموازنة، وفي قيم المتغيّرات، تُؤثّر قوى التغيير والعلاقة بينها (بين هذه القوى) على درجة المساواة. يمكن استخدام متغيّرات مختلفة لبارامتر الموزنة لمتغيّرات مختلفة، ولكن من خلال المحافظة على الدلالة ذات الارتباط بالموزنة المقترحة.
- كلّما كان انتشار المتغيّرات بمفهوم المساواة بين عزم (moment) أول (معدّل) وعزم ثانٍ (اختلاف) بين المجموعتين السكّانيتين، اقتربت قيمة المؤشّر من الصفر (ينحرف نحو المساواة).
- يأخذ المؤشّر $index$ بالحسبان قيمة المتغيّر i المعايّر لمجموعة سكّانية واحدة وكذلك المسافة بين المتغيّر i المعايّر في مجموعة سكّانية واحدة وبين المتغيّر i المعايّر في المجموعة السكّانية الثانية.
- يُعتبر المؤشّر $index$ دالة لبارامتر الموزنة، حصّتها في الحيزما عدا الأطراف
- (في الأطراف قيمة المؤشّر صفر، لعدم قيام فرضيّة وجود مجموعتين سكّانيتين).
- بوجود معطى شكّل انتشار المتغيّرات في المجموعتين «أ» و «ب»، وبافتراض أنّ انتشار المتغيّرات في المجموعتين «أ» و «ب» ليس متماثلاً بمفهوم عزم أول وعزم ثانٍ، عندها تنوجد قيمة \hat{a} لبارامتر الموزنة a والذي بالنسبة له $index > 0$. عندما $\hat{a} \geq a \geq 0$ ، كلّما قام a بالتداخل في \hat{a} تداخل $index$ لمساواة مطلقة. في المقابل، عندما يتداخل $a > \hat{a} \geq 1$ و $a - 1$ ، يتداخل عندها $index$ لعد مساواة مطلقة. هذه الصفة تشير إلى أنّه على الرغم من أنّ الفجوة بين المجموعتين السكّانيتين واسعة، هنالك مجال لبارامتر الموزنة $(\hat{a}, 0)$ فيه يتداخل $index$ في المساواة برغم حصّة المجموعة الفرعيّة المرجعيّة، ممّا يضمن مستوى عدم مساواة معطى في نطاق الدلائل المعمول بها في التحليل.

المؤشّر الموزون

يلخّص المؤشّر الموزون ويجمع المؤشّرات التجميعيّة الخمسة، ويعكس بُعد المجموعتين السكّانيتين عن نقطة المساواة. جرّت موزنة كلّ واحد من المؤشّرات التجميعيّة حسب الوزن النسبيّ لكلّ واحد من المجالات الخمسة في الإنفاق القوميّ. يرجع منطلق الموزنة في الإنفاق القوميّ إلى حقيقة أنّ الإنفاق القوميّ يشمل مجموع الإنفاق العامّ (الحكومة، والحكم المحليّ، والمؤسسات غير الربحيّة) بالتلاؤم مع السياسات الموضوعية وسلّم الأفضليات القوميّ، وكذلك مجموع الإنفاق الخاصّ (الأسر والأفراد) في المجالات المختلفة حسب القدرة والتفضيلات، مجموع مركّبات حاصل ضرب قيم المؤشّرات في المجالات الخمسة في النسب المئويّة للإنفاق القوميّ يعرض المقابل النهائيّ بين رصد الحكومة والأسر وبين الموارد الفعلية.

طريقة الاحتساب

احتساب قيمة المؤشّر جرى من خلال استعمال الالاحة الألكترونيّة (Excel). استخدمت طريقة الماكرو للبرمجيّة بغية تنفيذ تمثيل أدوار لدرجة حساسية قيمة المؤشّر لتغييرات القيم. فعلى سبيل المثال، فُحصت حساسية المؤشّر لتغييرات في بارامتر الموزنة، ولتغييرات في قيم المتغيّرات والدلائل المختلفة للمجموعتين السكّانيتين في جميع المجالات.

